

تمكنت اليابان من التقدم باقتصادها ، بسرعة فائقة ، إلى المرتبة الثانية بين أقوى الاقتصاديات القائمة على صناعة التكنولوجيا في العالم ، بفضل تعاون الصناعات الحكومية ، وأخلاقيات العمل المتينة ، وامتلاك التقنية العالية ، وانخفاض المخصصات الدفاعية (١ % ، تقريباً ، من إجمالي الناتج المحلي). كما يتميز الاقتصاد الياباني بالتعاون الوثيق بين المصنّع والمورّد والموزّع وارتباطهم في شبكة متينة الترابط ، يُطلق عليها اسم "Keiretsu كيريتسو" ؛ إضافة إلى ضمان العمل مدى الحياة ، لقطاع كبير من القوى العاملة في المدن ؛ بيد أن هذه السمة بدأت تضعف.

الصناعة في اليابان

الصناعة أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد ، وتعتمد اعتماداً كبيراً ، على استيراد المواد الخام والوقود ، من الخارج . تنتج الصناعة اليابانية كل شيء؛ فإننتاجها يتراوح ما بين الإلكترونيات الصغيرة وناقلات النفط الكبيرة، وهي مشهورة بجودتها العالية ومستواها الرفيع. وتستخدم المصانع اليابانية أحدث الآلات والمعدات والأساليب المتقدمة، وتحديث نفسها باستمرار ليبقى إنتاجها رفيع المستوى ومنخفض التكاليف، وتصدره بأسعار منافسة. وهي تلاقى طلباً كبيراً عليها في الأسواق العالمية.

بعد إعداد الركيزة الأساسية من العلماء والمهندسين والفنيين ، بدأت اليابان بالتفاوض مع الدول الغربية لبناء فروع لمصانعها في اليابان تقوم بإنتاج سلع رخيصة الثمن نظراً لتدني أجور العمال اليابانيين ، ويتم بيع هذه السلع في مختلف أنحاء العالم محققة أرباحاً عظيمة تتنافس مختلف الدول في الحصول عليها.

وبالفعل بدأ اليابانيون في تصنيع بلادهم بحسابات ومنطق غاية في البراعة ، لقد بدؤوا في تطوير صناعات النسيج التي تفوق اليابانيون فيها من الأصل ، إلا أن التطوير جاء لكي يتم الإنتاج على نطاق صناعي واسع يسمح بتصدير كميات هائلة من المنسوجات المصنوعة من مختلف الخامات بشكل جيد ومتقن فيتحقق بذلك دخل كبير مطلوب لتطوير البلاد.

وامتدت خطوط التلغراف لتربط بين الجزر العديدة التي تتكون منها بلاد الشمس المشرقة كما امتدت الخطوط الحديدية داخل الجزر لتسهل انتقال البضائع

والعمال والأفراد ومختلف المنتجات سواء أكانت زراعية أم صناعية أم يدوية ، وبذلك بدأت نهضة اليابان المعتمدة على النقل والمواصلات ، وإقامة الصناعات التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال باهظة ، وفي الوقت نفسه تعطي عائداً سريعاً تحتاجه البلاد بشدة.

تطلع اليابانيون إلى إقامة الصناعات الثقيلة التي تمكنهم من بناء سفن الصيد التي تأتي بالسمك وهو الغذاء الرئيس لليابانيين إلى جانب الأرز ، وبناء السفن التجارية التي ستحمل تجارتهم إلى خارج بلادهم ، ثم بناء السفن الحربية التي ستكون ضرورية للغاية بمرور الأيام لحماية هذه النهضة وهذه الثروة الوليدة من أطماع الطامعين . وكذلك تمكنهم من صناعة وسائل المواصلات السريعة وذات الكفاءة اللازمة من قطارات وسيارات وكذلك الطائرات التي كانت صناعتها ما زالت في المهد.

واستلزم كل ذلك وجود الطاقة المحركة اللازمة لإدارة المصانع ولتسيير وسائل النقل البحرية والبرية المستخدمة ، وبذلك بدأ اليابانيون في إقامة محطات القوى التي تحول الفحم إلى طاقة كهربائية وإلى إقامة مصافي البترول التي تحول الخام إلى وقود صالح للاستخدام ، ولكن إقامة مثل هذه المصانع احتاجت نكاه مفرطاً في التعامل مع كل الدول المتقدمة ، والتفاوض مع رجال الصناعة والتجارة بها ، فقد اعتمد اليابانيون على إغراء نظرائهم في الدول الغربية بإمكانية إنتاج سلع جيدة بتكاليف أقل منها في أي مكان آخر ، وفي أقصى درجات الأمان ، فالعامل الياباني علاوة على قبوله للأجور المنخفضة فإنه ملتزم ودقيق في تنفيذ الأوامر الملقاة عليه ، كما أنه لا يتذمر ولا يقوم بإضرابات كالتالي تواجه رجال الصناعة في الدول الصناعية المتقدمة الأخرى علاوة على إتقانه لعمل أي شيء يطلب منه.

وبالفعل تمت إقامة العديد من المصانع التي تنتج سلعاً متعددة لم يحلم اليابانيون بوجودها على أرضهم ، إلا أنه من الأمور اللافتة للنظر ، أنه عندما كانت المفاوضات لإقامة مصنع ما تتعثر يفاجأ المفاوضون الغربيون بعد فترة بإنتاج نفس السلعة

المتفاوض على إقامة مصانع لها ، ولكن بعد تغيير طفيف في مظهرها ، ولذلك أطلق الغرب على اليابانيين أنهم أعظم المقلدين في التاريخ.

ومن الأمثلة اللافتة للنظر بهذا الخصوص ، التفاوض الصعب على إقامة مصانع للسيارات الأمريكية في اليابان ؛ والذي انتهى بالفشل الذريع ، إلا أنه بعد فترة قصيرة ، ظهرت سيارات يابانية في الأسواق ، هي نسخ طبق الأصل لما جرى التفاوض عليه بعد إدخال تعديلات بسيطة على مظهرها تجنباً لمشاكل حقوق الملكية الفكرية والصناعية.

واحتاج اليابانيون إلى مختلف المواد الخام ، المعدنية وغير المعدنية ، وكذلك إلى الوقود اللازم لإنتاج الطاقة ، لكي تتم إدارة مصانعها ، ولكي يتم تحويل هذه الخامات إلى سلع مفيدة يمكن تصديرها ، وتحقيق أرباحا مجزية ، ومن هنا التفت اليابانيون إلى الأماكن القريبة منهم والتي تتوفر فيها هذه الخامات التي تفتقر إليها بلادهم ، وبدأ جلب هذه الخامات على أسس تجارية تحقق المنفعة المتبادلة للأطراف البائعة والمشتري ، إلا أنه سرعان ما بدأ طمع العديد من الأطراف في تحقيق أكبر مكاسب ممكنة ، وبذلك بدأت إمدادات هذه الخامات تتهدد بانقطاعها ، أو على أحسن تقدير برفع أثمانها بصورة خيالية.

واستنادا إلى قوتها العسكرية المتنامية بدأت الأفكار بإقامة إمبراطورية تحتل من خلالها اليابان هذه الدول الغنية بالمصادر الطبيعية اللازمة لتطويرها ولدفع عجلة الصناعة بها ، واستغل اليابانيون بزوغ النجم الألماني وهيمنته على معظم الدول الأوروبية ، وتحالفوا مع الألمان لتحقيق إمبراطوريتهم المرجوة ، وبالطبع فقد جر ذلك اليابان إلى دخول الحرب العالمية الثانية واحتلوا صراحة أجزاء كبيرة من منشوريا والصين ودول جنوب آسيا.

وكما كانت هدية التلغراف ، ونموذج القطار هي الإلهام والمدخل إلى النهضة الصناعية الكبرى لليابان ، فإن اليابانيين لم ينسوا أصوات مدافع أسطول بيرري الأسود وهي تهدر أمام سواحلهم مهددة إياهم ، وتوقع اليابانيون أن تقوم أمريكا بالإغارة عليهم

مستخدمة كل قوتها الهائلة ، فقاموا بالإغارة على سفن الأسطول الأمريكي الرابض في ميناء بيرل هاربور والذي كان يستعد لغزو اليابان.

ولما وجد الأمريكيون أنهم سيكونون الخاسرين في أي مواجهة تقليدية مع القوة العسكرية اليابانية ؛ التي لا تتمتع فقط بالقوة وكفاءة المعدات ، ولكنها تتمتع بما لا وجود له في القوات المسلحة الأمريكية ، وهو الجندي الياباني الذي ينتمي انتماء تاماً ومذهلاً لبلاده ؛ والمطيع طاعة عمياء لرؤسائه ، ومضحياً عن طيب خاطر بحياته في سبيل تحقيق المجد لليابان ، قاموا بأبشع عمل عرفته البشرية عندما ألقوا بالقنابل الذرية على أكبر مدينتين صناعيتين في اليابان وهما هيروشيما وناغازاكي.

فاضطر اليابانيون إلى التسليم بدون قيد أو شرط حفاظاً على أرواح المواطنين، إذ إنهم لم يكونوا يعلموا بأن الولايات المتحدة لم تكن تمتلك في ذلك الوقت سوى هاتين القنبلتين اللتين أقيتا على هيروشيما وناغازاكي ، كذلك لم تكن تعلم بقرب توصل الألمان إلى إنتاج قنابل مماثلة قد تهدد الأمريكيين في عقر دارهم ، ورغم الصدمة الرهيبة التي أتت على الأخضر واليابس في كل جزر اليابان ، ورغم الهزيمة المرة التي أحس بها الشعب الياباني ، إلا أن الشعوب العظيمة لا تستكين أبداً للهزيمة.

بدأ اليابانيون في إعادة بناء بلادهم بسرعة رهيبة ، وبدلاً من أن يستغرق الأمر منهم عشرات السنين ، استطاعوا بعد سنوات قليلة استضافة الأولمبياد الرياضية في طوكيو عام ١٩٦٤ ، مسجلين حدثاً رياضياً عظيماً يوضح بجلاء مدى التقدم الحضاري الهائل لبلادهم ، على الرغم من محو مدينتين صناعيتين مكتظتين بالسكان من على وجه الأرض ، علاوة على الغارات الجوية العنيفة التي أصابت طوكيو بالدمار الشامل . ولعل السر الكبير وراء تحقيق هذه المعجزة اليابانية وهي بعثها من عزلتها ثم بعثها مرة ثانية بعد دمارها لتصبح قوة عظمى تبني مصانع لها في الولايات المتحدة ، لتنتج سلعاً هندسية وكهربائية وإلكترونية متفوقة على مثيلاتها من الصناعة الأمريكية.

واليوم تعد اليابان من أكثر دول العالم تقدماً ، في إنتاج الصلب ، والمعادن غير الحديدية والمعدات الكهربائية الثقيلة ، وصناعة وسائل النقل ومعدات الإنشاءات

ومن عوامل نهضة اليابان الصناعية رخص الأيدي العاملة ومهارتها ، وقرب اليابان من أسواق آسيا مما يقلل من نفقة النقل ويخفض من تكلفة الإنتاج ، يضاف إلى ذلك توفر بعض الموارد الخام محلياً مثل الحرير والقطن ، والفحم والقوى المائية والقليل من البترول ، وكحد كبير من الموائئ الطبيعية ، وهذه العوامل جميعها أدت إلى نهضة الصناعة اليابانية بشكل سريع وقوي.

وتتميز الصناعة اليابانية الحالية بعدة خصائص أهمها:

- ١- تطوير جودة الإنتاج باستمرار مع المحافظة على الأسعار.
 - ٢- تعاطف الإنتاج من السلع الاستهلاكية كأجهزة التلفزيون والفيديو والراديو وأجهزة التبريد والتسخين ، والسيارات والدراجات وغيرها.
 - ٣- التحول من الصناعة الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب ، وصنع الآلات ، وبناء السفن ، والكيماويات والأسمدة ، بالإضافة إلى استمرارية إنتاج وتسويق الصناعات الخفيفة جنباً إلى جنب مع الصناعات الثقيلة.
- وإن كانت اليابان تعتبر ثاني دولة صناعية في العلم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، فإنه تعد أولى دول العالم الصناعية في الصناعات الخفيفة مثل أجهزة التصوير والتلفزيون والساعات وماكينات الخياطة والبرادات والثلاجات والمكيفات وغيرها.

تتركز الصناعة في عدّة مناطق أهمها: منطقة Kanto في محيط طوكيو ، خصوصاً ولايات شيبا Chiba ، و كاناغاوا Kanagawa ، سئيتاما Saitama وطوكيو (منطقة كياهاين Keihin الصناعية)؛ منطقة ناجويا Nagoya الحضرية التي تضم: إيشاي Aichi ، جيفو Gifu ، ميئي Mie ، وولايات شيزو أوكا Shizuoka (منطقة شيكيو تو كاي Chukyo Tokai الصناعية) ؛ كينكاي Kinki (منطقة كينيهانشين Keihanshin الصناعية) ؛ الجزء الجنوبي الغربي لهونشو Honshu وشمال شيكوكو Shikoku حول البحر الداخلي (منطقة سيتويوشي Setouchi الصناعية) ؛ والجزء الشمالي لكيتاكيوشو Kitakyush بالإضافة إلى حزام ضيق وطويل من المراكز الصناعية يُوجدُ بين طوكيو وهيروشيما.

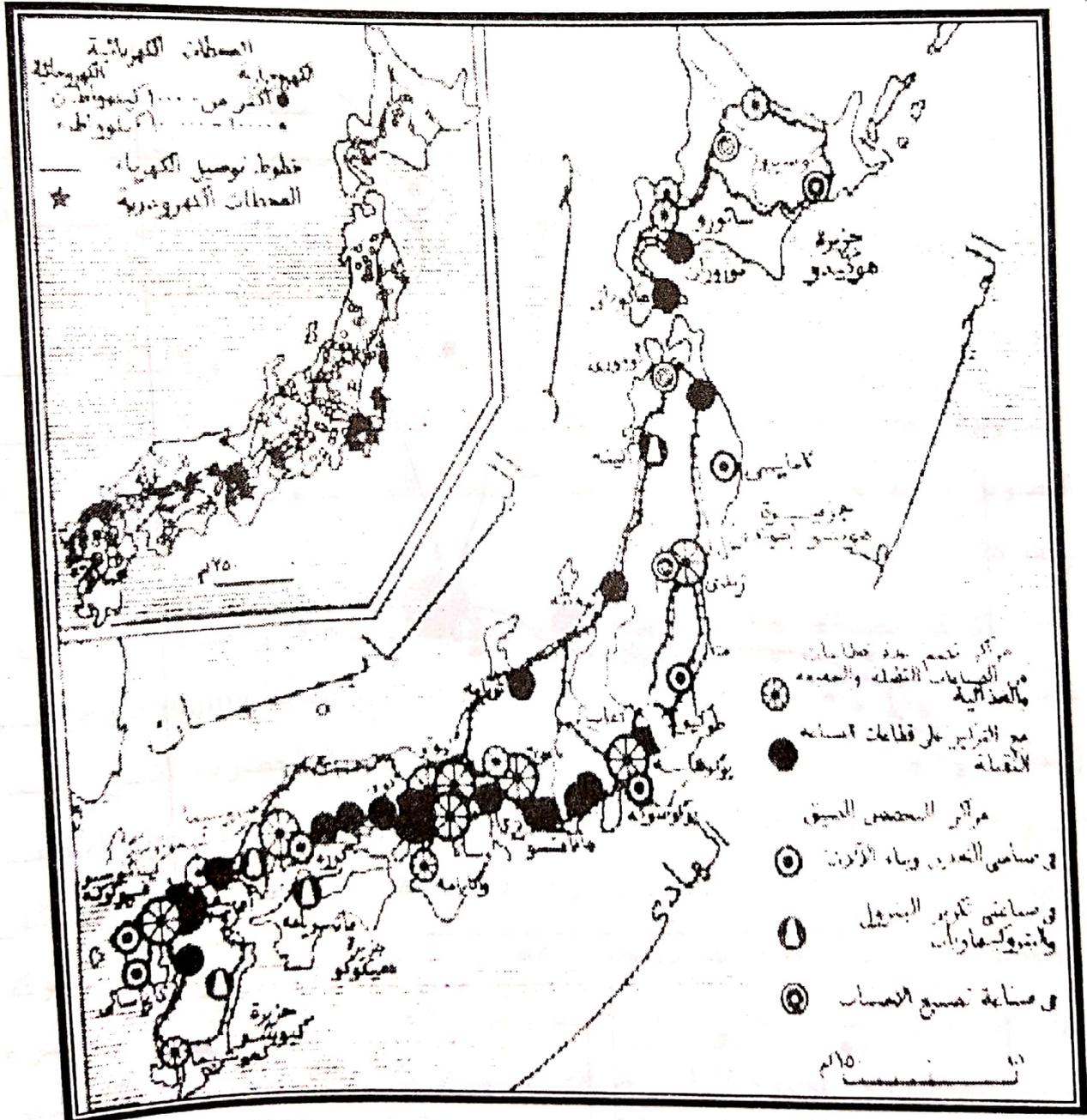
ومن المشكلات التي تواجهها اليابان في مجال التعدين والصناعة ،

أ) أن الخامات المعدنية محدودة في اليابان بشكل كبير ، لذلك فهي تستورد خامات المعادن والخردة ،

ب) اعتماد الصناعة اليابانية على مصادر الطاقة المستوردة ، فاليابان تستورد ٩٠% من احتياجاتها من النفط والفحم والغاز الطبيعي.

وأخيراً فإن معدل نمو الإنتاج الصناعي في اليابان يبلغ: -١,٤% ، طبقاً

لتقديرات ٢٠٠٢.



شكل رقم (٤-٢٠) الصناعة والطاقة في اليابان

يلقى قطاع الزراعة ، الذي يعد أقل من نظيره الصناعي بمراحل كثيرة ، دعماً قوياً ، وحماية جمركية شديدة ، ويُعد معدل إنتاج المحاصيل في اليابان من أعلى المعدلات في العالم ، وتضطر اليابان ، التي تكتفي ذاتياً من الأرز ، إلى استيراد نحو ٥٠% من متطلباتها من الحبوب الأخرى ، ومحاصيل أعلاف الماشية ، وتمتلك اليابان واحداً من أضخم أساطيل الصيد في العالم ، وتستأثر بنحو ١٥% ، من إجمالي الصيد العالمي .

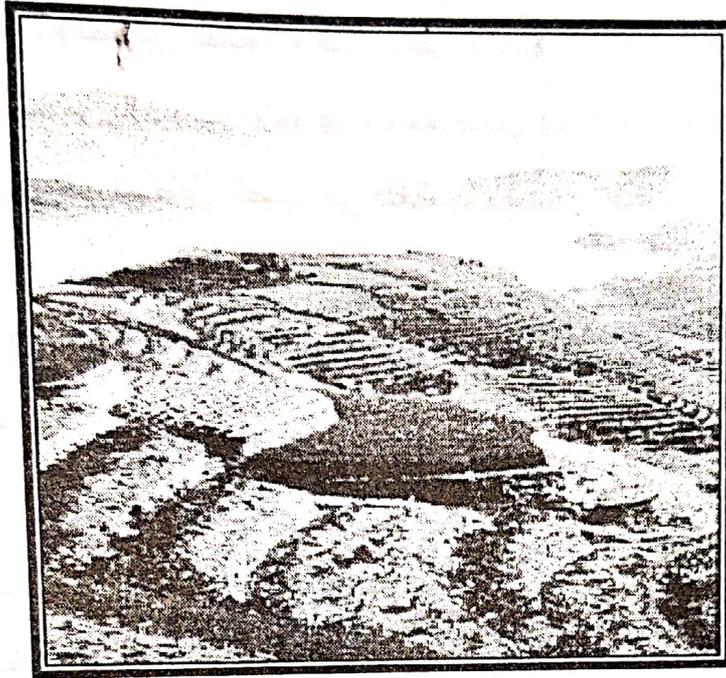
تسهم الزراعة بنحو ٢% من مجمل الناتج الوطني الإجمالي ، وتستخدم ٥% من مجموع القوى العاملة . لا تتجاوز مساحة أراضي اليابان الصالحة للزراعة ١١,٦٤% من المساحة العامة . ومع ذلك تنتج اليابان ٧٠% من احتياجاتها الغذائية .

يبلغ متوسط حجم المزرعة اليابانية حوالي هكتار واحد، إلا أن إنتاجية الأرض عالية وذلك لاستخدام طرق الري الحديثة والبذور المحسنة والمواد الكيميائية الزراعية والآلات. وبما أن اليابان يغلب عليها الطابع الجبلي، لذا تدر الأراضي الزراعية المستوية. لذلك يزرع اليابانيون بعض المحاصيل على المدرجات (المصاطب) الصناعية، حيث تساعد هذه المدرجات في استيعاب مياه الأمطار ومنع انجراف التربة.

الأرز المحصول الرئيسي في اليابان، حيث تعتبر اليابان إحدى دول العالم الرئيسية في إنتاج الأرز، الذي يشغل أكثر من ٥٠% من الأراضي الزراعية . كما يزرع اليابانيون محاصيل أخرى مثل: الشوندر السكري، والشاي، والتبغ والقمح بالإضافة لمحاصيل الفاكهة كالتفاح، واليوسفي، والبرتقال، والأجاص والفريز . وهم ينتجون خضراوات متنوعة مثل الباذنجان الملفوف والجزر والملفوف الصيني والخيار والبطاطا والبصل والبطاطا الحلوة والبندورة والفجل الأبيض .

أخذ اليابانيون منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين يأكلون كميات أكبر من منتجات الألبان، والبيض واللحوم . لذلك تزايدت أعداد مشروعات الثروة الحيوانية والدواجن . وكان الكثير من المزارعين اليابانيين قبل الحرب العالمية الثانية يستأجرون الأراضي التي يزرعونها مقابل إعطاء المالك نصف إنتاجها . أما بعد الحرب، وبفضل

الإصلاح الزراعي الذي طُبّق، فقد تقلص حجم الحيازات الزراعية، وتمكن المزارعون من شراء الأراضي التي يفلحونها، لذلك تبلغ نسبة المزارعين المالكين لأراضيهم في الوقت الحاضر نحو ٩٠%.



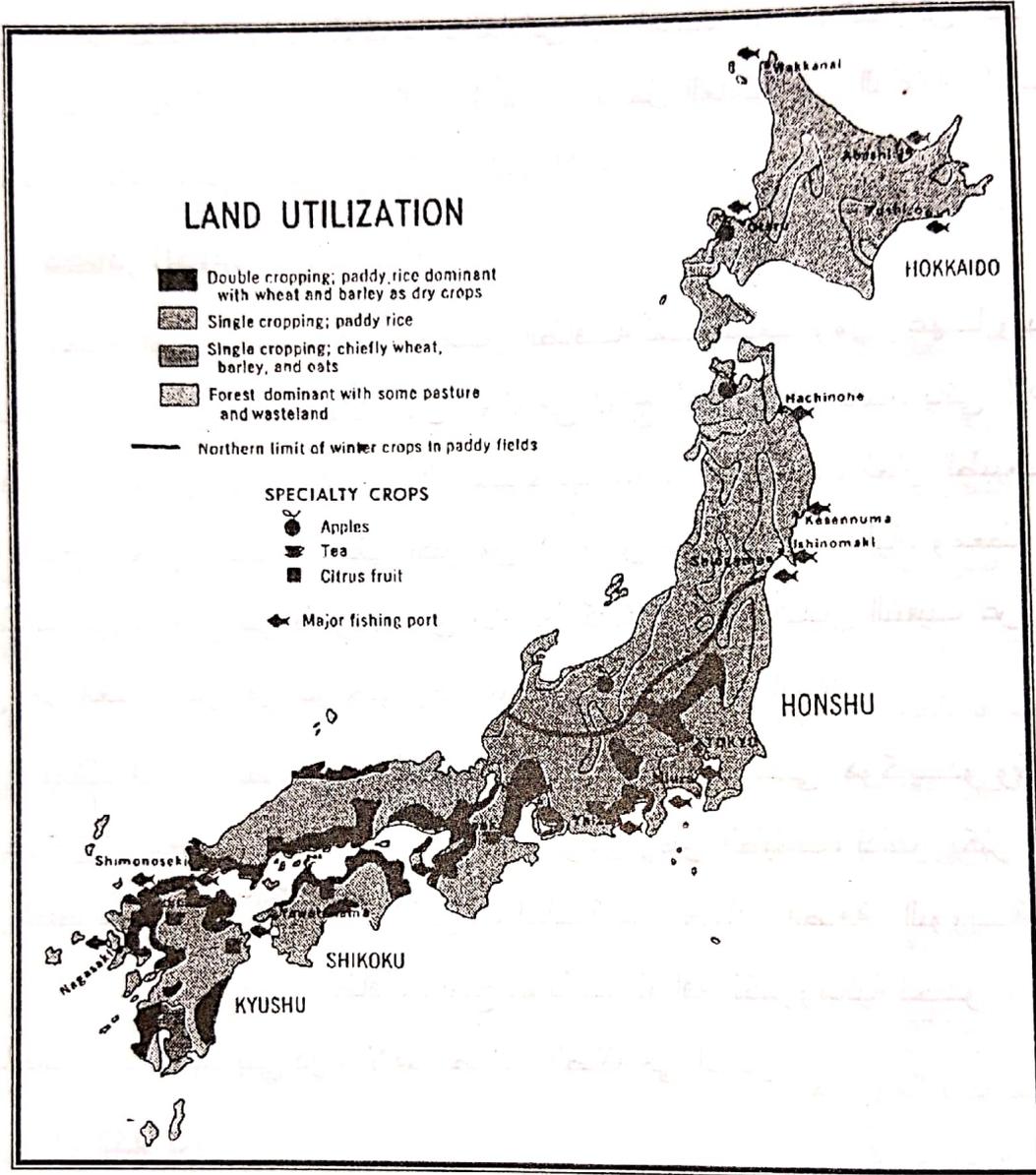
شكل (٤-٢١) المناطق الوعرة تغطي معظم أراضي كيوشو.

تشكل موانئ طبيعية صغيرة على امتداد الساحل الغربي للجزيرة. لاحظ الزراعة على المدرجات وتنتج اليابان لحم الخنزير، والماشية، والدواجن، ومنتجات الألبان، والبيض، كما تعد اليابان، أولى دول العالم في صيد الأسماك وتصنيعها؛ إذ تنتج ١٠ - ١٢ مليون طن متري سنويًا وتمتلك أكبر أسطول للصيد، في العالم، يضم ما يزيد على ٤٠٠ ألف سفينة، وقارب

صناعة صيد السمك

اليابان واحدة من الدول الرائدة في العالم في صيد الأسماك وتصنيعها، فهي توظف ١% من القوى العاملة اليابانية التي تصطاد ١٠ مليون طن من الأسماك سنويًا. تملك اليابان أكبر أسطول لصيد الأسماك في العالم، إذ يضم ما يزيد على ٤٠٠,٠٠٠ سفينة وقارب، تقوم بالصيد في المياه الإقليمية الدولية. واليابان الدولة الأولى في إنتاج سمك التونة والثانية، بعد الولايات المتحدة، في إنتاج السالمون. بالإضافة إلى العديد من الأسماك الأخرى.

تأثر إنتاج الأسماك سلبياً بالتلوث البحري الناجم عن الفضلات الصناعية. كما كانت اليابان من كبار صاندي الحيتان في العالم، إلا أنها خفضت تدريجياً هذا النوع من الصيد.



شكل (٤-٢٢) توزيع الزراعات ومصائد الأسماك

التعدين

تحظى اليابان بوجود تشكيلة متنوعة من المعادن، إلا أنها بكميات قليلة لا تفي باحتياجاتها، وأهمها: الفحم الحجري والنحاس والحجر الجيري والمنجنيز والفضة والزنك. تستورد اليابان معظم المعادن التي تحتاجها الصناعة اليابانية من الخارج، فهي تستورد تقريباً جميع خامات الألومنيوم والنفط، ومعظم فحم الكوك والحديد.

الخدمات

تشمل الخدمات عدداً كبيراً من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة التي تسهم بحوالي ٦٠% من مجمل الناتج الوطني الإجمالي، وتستخدم حوالي ٦٠% من مجموع القوى العاملة، وهي تشمل موظفي الحكومة كالعاملين في المستشفيات والمدارس. كما تشمل المؤسسات المالية المصارف وشركات التأمين، وتشمل العاملين في الدعاية والإعلان والشركات، كما تشمل التجارة والنقل والاتصالات.

مصادر الطاقة:

تحتاج اليابان كميات كبيرة من الطاقة لمصانعها ومزارعها وبيوتها ولسياراتها، واليابان من كميات دول العالم في إنتاج الطاقة الكهربائية. يأتي ٦٥% من الطاقة من النفط، وتستورد اليابان كل احتياجاتها تقريباً من النفط والغاز الطبيعي، إذ إن الإنتاج المحلي منهما لا يغطي أكثر من ١% من احتياجاتها المحلية. ومعظم كميات النفط المستوردة تأتي من بلدان الشرق الأوسط، كذلك توصل اليابان التنقيب عن النفط على أمل العثور عليه في سواحلها وفي مضيق كوريا وبحر اليابان.

تمتلك اليابان مصادر كبيرة للفحم الحجري في جزيرتي هوكايدو وكيوشو بالرغم من أن معظم المتوافر منه من النوع الرديء رقيق الطبقات، لذلك يكثر الاعتماد على النفط مصدراً للطاقة. تزود الكهرباء الناتجة من مصادر الطاقة النووية البلاد بنحو ٢٥% من احتياجاتها للطاقة. وتنتج محطات الطاقة الكهرومائية نحو ١٠% من احتياجات اليابان، فيما يلي دراة لأهم مصادر الطاقة في اليابان

١. الكهرباء

أ. الإنتاج: تريليون و ٣٧ مليون كيلوات/ساعة، طبقاً لتقديرات ٢٠٠١.

ب. مصادر الإنتاج:

(١) الطاقة الأحفورية: ٦٠%.

(٢) الطاقة المائية: ٨,٤%.

(٣) الطاقة النووية: ٢٩,٨%.

(٤) مصادر أخرى: ١,٨% ، طبقاً لتقديرات ٢٠٠١ .

ج. الاستهلاك: ٩٦٤,٢ بليون كيلووات/ساعة، طبقاً لتقديرات ٢٠٠١ .

٢. النفط

أ. الإنتاج: ١٧٣٣٠ برميلاً في اليوم ، طبقاً لتقديرات ٢٠٠١ .

ب. الاستهلاك: ٥,٢٩ ملايين برميل في اليوم، طبقاً لتقديرات ٢٠٠١ .

ج. التصدير: ٩٣٣٦٠ برميلاً في اليوم ، طبقاً لتقديرات ٢٠٠١ .

د. الاستيراد: ٥,٤٤٩ ملايين برميل في اليوم ، طبقاً لتقديرات ٢٠٠١ .

هـ. الاحتياطي الثابت: ٢٩,٢٩ مليون برميل ، طبقاً لتقديرات يناير ٢٠٠٢ .

٣. الغاز الطبيعي

الاحتياطي الثابت: ٢٠,٠٢ بليون متر مكعب ، طبقاً لتقديرات يناير ٢٠٠٢ .

التجارة الخارجية

تعتبر اليابان في مقدمة البلدان التجارية في العالم، ويصل مجموع صادراتها و وارداتها إلى أكثر من ٩٠٠ بليون دولار أمريكي في السنة. وصادراتها الرئيسية سيارات الركاب والحديد والفولاذ والمعدات الإلكترونية، وتأتي بعدها الآلات الكهربائية وغير الكهربائية والدراجات النارية والشاحنات والبلاستيك (اللدائن) والأجهزة الدقيقة والسفن والأقمشة النسيجية المصنعة.

إن المادة الرئيسية التي تستوردها اليابان هي النفط الذي يؤلف نسبة ٣٥% من مجموع وارداتها. و المواد المستوردة الأخرى تشمل على الكيماويات والفحم الحجري وخام الحديد والغاز الطبيعي والخشب واللحم والحبوب. تعد الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الرئيسي لليابان، ويأتي بعدها كل من أستراليا وكندا والصين وألمانيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

حافظت اليابان منذ ستينيات القرن العشرين على ميزانها التجاري لصالحها، عن طريق تصدير مواد مصنعة بأسعار منافسة وتحديد وارداتها، غير أن استمرار هذا الوضع قد أدى إلى انتقاد بعض شركاء اليابان التجاريين لها لتأثير ذلك عكسياً على ميزانهم التجاري، فطالبوا اليابان بخفض صادراتها إليهم وإزالة المعوقات في وجه صادراتهم إليها. وقد بدأت اليابان في الثمانينيات بالاستجابة لهذه المطالب، غير أن هذه

الاستجابة لم تكن كافية لكي يتخلص عدد من شركاء اليابان التجاريين الرئيسيين من العجز في ميزانهم التجاري.

النقل والاتصالات:

تمتلك اليابان نظاماً حديثاً للنقل يتميز بكفاءة عالية، يشتمل على الطرق الخارجية وخطوط السكك الحديدية والسفن الساحلية. وفي جميع المدن، يتوافر نظام دقيق للنقل، بما في ذلك الحافلات والقطارات وقطارات الأنفاق. وتأتي اليابان في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في عدد سيارات الركاب، وبها ٥٣ مليون سيارة، وتتنقل الشاحنات ٤٥% من السلع داخل اليابان، بينما تنقل القطارات ٧% من السلع و ٤٠% من المسافرين.

وتتصل جزيرةتا هوكايدو وهونشو بنفق طوله ٥٣,٩ كم تحت البحر. وهو أطول نفق يُستخدم للنقل في العالم. ويبلغ حجم الأسطول التجاري الياباني ٤٠ مليون طن متري. والموانئ الرئيسية هي جيبا وكوبي وناغويا ويوكوهاما، كما توجد مئات من الموانئ والمرافئ الصغيرة. وتنقل السفن ما يقارب نصف البضائع المعدة للشحن داخل اليابان. وفي اليابان كثير من المطارات الحديثة ويندرج المطار الدولي في طوكيو ومطار أوساكا الدولي ضمن المطارات الأكثر ازدحاماً في العالم.

النمو الاقتصادي

كان متوسط النمو الاقتصادي في اليابان ، على مدار عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات ، مثاراً للدهشة ، فقد بلغ ١٠% في الستينيات ، و ٥% في السبعينيات ، و ٤% في الثمانينيات ، ثم انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في التسعينيات إلى نحو ١,٧% ، نتيجة الاستثمار الزائد في أواخر الثمانينيات ، والسياسات الداخلية الانكماشية ، التي قصد منها انتزاع الزيادات في المضاربة ، في سوق المال والعقارات.

لم تحرز جهود الحكومة الرامية إلى إنعاش الاقتصاد ، سوى قدراً ضئيلاً من النجاح ، إذ واجهت مزيداً من الصعوبات في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ ، بسبب ببطء الاقتصاد الأمريكي والآسيوي ، ومن المشكلات التي تواجهها اليابان ، على